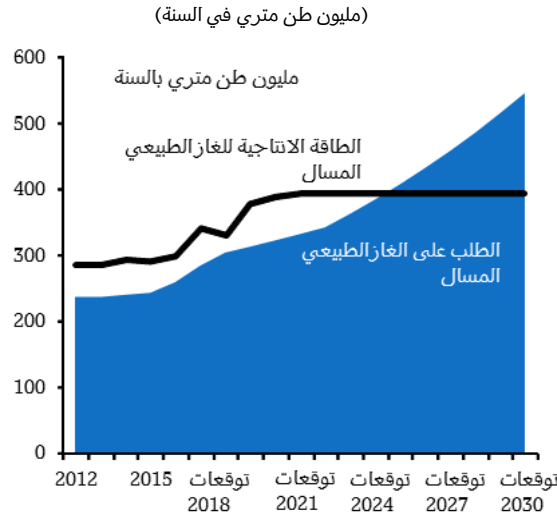


تجاوز الطلب للمعروض في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحدود ٢٠٢٤

أوروبا وجنوب شرق آسيا، ومع زيادة وتيرة الطلب على الطاقة النظيفة في اقتصادات مثل الصين.

ورغم ذلك، فهناك عدد من المشاريع المحتملة في الانتظار وحسب بلومبيرغ نيواينرجي فاينانس، هناك مشاريع قد ترى النور قبل عام ٢٠٣٠ بطاقة إنتاجية إضافية تقدر بحوالي ٣٦٢ مليون طن متري في السنة في مرحلة ما قبل اتخاذ قرار الاستثمار النهائي. وارتفعت أسعار العقود الفورية لواردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال من ٤ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في منتصف ٢٠١٦ إلى متوسط ١٠ دولار أمريكي خلال أول ثلاثة أشهر من ٢٠١٨. وتعتبر قطر المنتج الرئيسي للغاز الطبيعي المسال الأقل تكلفة في العالم (أنظر أدناه)، وهو ما قد يعيد بعض المنافسين الجدد. لكن إذا استمرت الأسعار في الارتفاع، قد يزيد احتمال حصول المنتجين على اتفاقيات لعقود مبيعات طويلة الأجل بأسعار تفوق السعر التعادلي للمشاريع الجديدة.

العرض والطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال*



* بافتراض استكمال المشاريع قيد الإنشاء حسب الجدول الزمني المحدد وعدم بدء مشاريع جديدة
المصادر: الاتحاد الدولي للغاز وبلومبيرغ وتوقعات
قسم الاقتصاد في QNB

ولذلك فإن الوقت الحالي مناسب لعودة قطر إلى السوق لحجب أي استثمارات جديدة في أماكن أخرى نظراً للمزايا النسبية التي تتمتع بها. أولاً، تمتلك قطر بالفعل البنية التحتية اللازمة والمنشآت

رفعت قطر في مطلع أبريل ٢٠١٧ التعليق المؤقت الذي كانت قد فرضته منذ عام ٢٠٠٥ على تطوير حقل الشمال، أكبر حقل للغاز غير المصاحب في العالم. ويمهد هذا الإجراء الطريق لزيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال. وأعلنت قطر في يوليو ٢٠١٧ أن التطوير الجديد في حقل الشمال سينتج ٢٣ مليون طن سنوياً بحلول ٢٠٢٤، أي بزيادة قدرها ٣٠% عن مستويات إنتاج الغاز الطبيعي المسال الحالية إلى حوالي ١٠٠ مليون طن سنوياً، وهو ما يعزز مكانة قطر كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال. وقد تكون الأسباب التي دفعت لمعاودة تطوير الحقل هي ديناميات السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال التي ستسود على مدى العقد المقبل. وقد تم اتخاذ القرار بعد إجراء دراسات مكثفة لتقييم احتياطات حقل الشمال والحصول على معرفة أفضل بإمكانات إنتاج الحقل. ومن المتوقع وصول موجة جديدة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال للسوق العالمية حتى عام ٢٠٢٠، ولكن لم يتم تأكيد سوى قليل من المشروعات الجديدة فيما بعد هذا التاريخ.

كما يتوقع أن تشهد الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال فائضاً في المعروض حتى عام ٢٠٢٢ وأن يتراوح استغلال الطاقة الإنتاجية في حدود ٨١-٨٨% في المتوسط بين ٢٠١٩ و٢٠٢٢، ثم سيحدث نقص في الإمدادات بعد ذلك. ويتوقع أيضاً أن تصل إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي المسال للأسواق حتى عام ٢٠٢٠، وذلك بصفة رئيسية من كل من الولايات المتحدة وأستراليا، ما سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج العالمي ليصل إلى ٩٦,٥ مليون طن متري سنوياً - أو حوالي ٣٠% مقارنة بمستوى ٢٠١٧. ولكن من المتوقع أن يضيق السوق بحدود ٢٠٢٤ مع انخفاض في العرض على نطاق واسع نظراً لأنه تم إعطاء الضوء الأخضر لعدد قليل فقط من مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة (التي يستغرق اكتمالها بين ٥ إلى ٧ سنوات) منذ الانخفاض الحاد في الأسعار في عام ٢٠١٤.

وفي نفس الوقت، بحسب بلومبيرغ نيواينرجي فاينانس، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي بمعدل سنوي مركب يبلغ حوالي ٥% خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠ في ظل تراجع الإنتاج المحلي في

وقد كان قرار قطر برفع التعليق المؤقت على أعمال تطوير حقل الشمال بمثابة مفاجأة للأسواق، فبعد مرور ١٢ عاماً دون صدور أي تصريحات بشأن تاريخ رفعه، بدأ العديد من المراقبين يفترضون أنه سيظل سارياً إلى أجل غير مسمى. ولكن يمكن لقرار رفع التعليق أن يعزز مكانة قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. كما أنه سيساعد على تعزيز النمو والدخل القومي عند بدء الإنتاج الجديد، ويُرجح أن يحدث ذلك مباشرة بعد استضافة قطر لنهائيات كأس العالم ٢٠٢٢.

الخاصة بالغاز الطبيعي المسال التي يمكن أن تساعد على إبقاء تكلفة الإنتاج على انخفاض. ويقدر أن التكلفة الإجمالية للإنتاج الجديد في قطر تتراوح بين ٢ و٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك أقل من المستوى الذي تكون فيه المشاريع الجديدة الأخرى المحتملة مجددة. ثانياً، بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، فإن قطر تتمتع بالفعل بسمعة طيبة فيما يتعلق بالمصادقية وعلاقات جيدة لعقد اتفاقات توريد طويلة الأجل مع المستوردين.

عبد الرحمن الجهني
محلل أبحاث - متدرب
هاتف: 4453-4643 (+974)

نانسي فهميم
اقتصادية
هاتف: 4453-4648 (+974)

أشوك بونديا*
اقتصادي أول
هاتف: 4453-4642 (+974)

فريق QNB الاقتصادي
روبي فايف
رئيس قسم الاقتصاد بالإنابة
هاتف: 4453-4643 (+974)
*كاتب التقرير

إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الأراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB.